



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثلاثون

الخرطوم، السودان، 19-23 فبراير/شباط 2018

تغيّر المناخ وأثره على عمل منظمة الأغذية والزراعة وأنشطتها: بناء القدرة على الصمود لمعالجة حالة الضعف الشديد التي تعاني منها الزراعة وسبل العيش الريفية في أفريقيا

موجز

تتأثر أفريقيا بصورة خاصة بتغيّر المناخ كما أنها عرضة له. ويرتبط هذا الأمر بأهمية قطاع الزراعة بالنسبة إلى سبل كسب العيش والأمن الغذائي لسكانها، وموقع هذا القطاع في الاقتصاديات الوطنية وعدم توفر الموارد والقدرات لدعم التكيف مع تغيّر المناخ. بالتالي، فإن أثر تغيّر المناخ، إضافةً إلى هشاشة الزراعة وسبل كسب العيش الريفية في أفريقيا يدعو إلى وضع تدابير ملائمة للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من وطأته، فضلاً عن الحدّ من مخاطر الكوارث وبناء قدرة سبل كسب العيش على الصمود في الإقليم. وتدعم المنظمة بلدانها الأعضاء في مجال جعل نظم الأغذية والزراعة وسبل كسب العيش الريفية أكثر قدرةً على الصمود في وجه آثار تغيّر المناخ، بتوجيه من استراتيجية المنظمة في مجال تغيّر المناخ وبما يتفق مع التوجيهات المنبثقة عن فترة السنتين 2018-2019 التي تركز على تغيّر المناخ.

وفي هذه الفترة 2018-2019، سوف تركز المنظمة عملها في البلدان الأفريقية على إجراءات ذات الأولوية باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنقيح وتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، وإعداد خطط تنفيذ إطار سنداى للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في أفريقيا.

المسائل التي ينبغي لفت عناية المؤتمر الإقليمي إليها

قد يرغب المؤتمر الإقليمي في القيام بما يلي:

- (أ) توفير المشورة حول كيفية دعم المنظمة بالطريقة الفضلى للبلدان الأفريقية في التخطيط للإجراءات، وتنقيحها وتنفيذها، وتعبئة الدعم المالي الذي يبني القدرة على صمود سبل كسب العيش الزراعية والريفية في وجه تغيّر المناخ ويعالج مواطن ضعفها؛
- (ب) تقديم التوجيهات والمشورة حول كيفية توفير المنظمة الدعم للبلدان الأعضاء في مجال إعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية الخاصة بها، كما وفي العمليات الدولية وفقاً لما هو ملائم؛



ARC30

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً - مقدمة

1- لقد تلاشى في السنوات الأخيرة الاتجاه الإيجابي الذي لوحظ في مجال مكافحة الجوع في بداية القرن، وفي عامي 2015 و2016 انعكس هذا الاتجاه. كما أن معدل نقص التغذية ارتفع ليبلغ نسبة 22.7 في المائة في عام 2016، حيث يتأثر به 224 مليون شخص. وازداد أيضاً انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد منذ عام 2014. وفي عام 2016، طال 315 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أي حوالي ثلث السكان ونصف جميع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في العالم. وتشير البيانات والتحليلات الأخيرة إلى أن هذه الاتجاهات سوف تستمر عام 2018 وما بعد، ما لم يحصل تغيير جذري.

2- وقد ترك كل من تغيّر المناخ وعدد من العوامل المتصلة بالسياق، بما في ذلك الأحداث القصوى، وصدّات وضغوطات أخرى، مثل النزاعات وأخطار سلسلة الأغذية، آثاراً سيئة على توقعات الأمن الغذائي في القارة الأفريقية.

3- وتعالج التحديات الأساسية التي تواجهها أفريقيا الأسباب العميقة لمواطن الضعف، في حين تقلّل إلى الحدّ الأقصى الآثار السلبية في الأجلين القصير والطويل. وعلى الصعيد العالمي، فإن أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، وإطار سندي للحدّ من مخاطر الكوارث في الفترة 2015-2030 في أفريقيا تشكل بعض الأطر السياساتية الأساسية لتوجيه الإجراءات. وأما على الصعيد الإقليمي، فمن المتوقع أن يوفّر إعلان مالابو¹ ودليل تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا دفعةً متجدداً، وأن يحفّز القرارات والإجراءات. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس مقارنة بالأهداف الطموحة التي تتفق مع تطلعات خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

4- وتقرّ هذه الأطر العالمية بالدور الحاسم الذي تؤديه الزراعة من أجل بلوغ الأهداف المتصلة بالتنمية، والحدّ من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من وطأته. وهي تلقي الضوء أيضاً على التفاعل المحتمل بين تغيّر المناخ والهجرة.

ثانياً - تغيّر المناخ كعامل للتغيير في نظم الأغذية والزراعة الأفريقية

5- يعرّض تغيّر المناخ التنمية البشرية إلى الخطر من خلال ممارسة الضغط على نظم الأغذية وسبل العيش الريفية حول العالم، وبخاصة في البلدان النامية. كما أن الشعوب في أفريقيا تتعرّض بشكل متنامٍ لآثار تغيّر المناخ والأخطار الطبيعية، بما في ذلك الأحداث ذات بداية سريعة (مثل العواصف الاستوائية، والأمطار والفيضانات) وبطيئة (مثل تدهور الغابات، وخسارة التنوع البيولوجي والتصحر). وقد ازداد أيضاً تواتر وحجم وأثر هذه الظواهر التي تؤثر على أفريقيا وقطاعاتها الزراعية بصورة عامة خلال العقود القليلة الماضية.

¹ إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة.

6- كذلك، فإن تعرّض المحاصيل، والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك للآثار السلبية لتغيّر المناخ مثل التغير في درجات الحرارة، وتوقّف المياه، وتدهور الأراضي والأحداث المناخية القصوى، يضع الغلات وسبل عيش المزارعين في الخطر. وتشير توقعات آثار تغيّر المناخ في أفريقيا إلى أن ما بين 75 و250 مليون شخص سوف يتعرّضون لندرة المياه بحلول عام 2020، وأن مساحة الأراضي القاحلة في أفريقيا سوف تنمو بنسبة تتراوح بين 5 و8 في المائة بحلول عام 2080، إذا لم تنعكس الاتجاهات الحالية.

7- وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 93 في المائة من الأراضي المزروعة تُعدّ أراضٍ بعلية. وغالباً ما تتفاقم هذه الحالة بفعل ممارسات زراعية غير مستدامة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية وزيادة التعرّض لمخاطر مستقبلية.

8- ويُقدّر أن ما يقارب 20 في المائة من انبعاثات الكربون في العالم يُعزى إلى تغيير استخدام الأراضي وتدهورها². والنظم الإيكولوجية الأفريقية متأثرة أصلاً بتغير المناخ، ومن المتوقع أن تكون الآثار المستقبلية كبيرة. كذلك، يُقدّر أن الضغوطات البشرية التي تؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والتغيير في استخدام الأراضي الذي يرافق تغير المناخ سوف تسرّع تدهور النظم الإيكولوجية الأفريقية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الخاص بالأرض، والبحار، والأراضي الرطبة وغيرها من النظم الإيكولوجية الهامة.

9- وبحلول عام 2020، يمكن أن تُخفّض غلات الزراعة البعلية إلى حدّ 50 في المائة في بعض البلدان بفعل الآثار المركبة لتغير المناخ وقيود أخرى متصلة بالزراعة واستخدام الأراضي³. ومن المتوقع أن يتعرّض الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الحصول على الأغذية، إلى خطر شديد في عدة بلدان أفريقية. وتتراوح خسائر الغلات المقدّرة بحلول عام 2050 بين 18 في المائة لأفريقيا الجنوبية و22 في المائة مجمّعة في كل أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المتوقع أيضاً أن تكون خسائر الغلات لجنوب أفريقيا وزمبابوي أعلى من 30 في المائة⁴. وهذا قد يؤثر بشكل سلبي أكثر بعد على الأمن الغذائي ويفاقم سوء التغذية⁵.

10- ويعاني قطاع الثروة الحيوانية من تأثيرات سلبية هامة مترتبة على تغيّر المناخ من حيث الإنتاجية الحيوانية وغلّة محاصيل الأعلاف والكأ وصحة الحيوان وتكاثره والتنوّع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، سُجّلت في بلدان شتى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نفوق بنسبة 20 إلى 60 في المائة في أعداد الحيوانات أثناء فترات الجفاف الشديد في العقود الثلاثة الماضية. وفي جنوب أفريقيا، كان من المتوقع انخفاض منتجات الألبان بنسبة 10 إلى 25 في المائة في ظل بعض سيناريوهات تغيّر المناخ⁶. وكان لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدل تساقط الأمطار تأثيرات سلبية مباشرة على الغلات، كما يمكن أن تكشف السجلات أثناء موجات الجفاف عن حدوث انخفاضات هامة في إنتاج الكأ.

² http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/2015_Climate_LD_Outcomes_CST_Conf_ENG.pdf

³ الفاو، 2016. الاستعراض الإقليمي الأفريقي للأمن الغذائي والتغذية. تحديّ بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات والضغوطات.

<http://www.fao.org/3/a-i6813e.pdf>

⁴ https://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/wg2/WGIIAR5-Chap22_FINAL.pdf

⁵ Robert Mburia . 2015. سياسة أفريقيا في مجال تغيّر المناخ: تحديّ التكيف والتنمية في عالم خطير. معهد طوارئ المناخ.

⁶ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2014. http://ipcc-wg2.gov/AR5/images/uploads/WGIIAR5-PartB_FINAL.pdf

11- وتتنبأ سيناريوهات تغير المناخ بزيادة في الجفاف في أجزاء عديدة من القارة الأفريقية. وهذا سوف يؤثر على توفر المياه، وإنتاج الكلاً والمحاصيل. كما أن عملية التصحر سوف تخفّض قدرة المراعي على التحمّل وقدرة النظم الرعوية والزراعية الرعوية على توفير الحماية. كما أن البيئة الساخنة تعيق الإنتاج (النمو، وغلّة وجودة اللحوم والحليب، وغلّة البيض، والوزن والجودة) وأداء التكاثر، والحالة الأيضية والصحية والاستجابة المناعية.

12- ويظهر تأثير تغير المناخ على أشدّه في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق ذات النظم الإيكولوجية الهشة (كالمانغروف، والمناطق الساحلية، والأراضي الجافة والجبال). ويوجد في أفريقيا ما يقارب 320 مدينة ساحلية تضم أكثر من 10 000 شخص، وما يُقدّر بإجمالي 56 مليون شخص في عام 2005 يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة الارتفاع. وعند نهاية القرن الحادي والعشرين، سوف يؤثر الارتفاع المتوقع لمستوى البحر على المناطق المنخفضة الساحلية، ويزيد هشاشة المدن والمناطق الساحلية. كما أن التوقع بأن ارتفاع مستوى البحر قد يفاقم مشاكل الفيضانات والتملّح، وبخاصة على سواحل أفريقيا الشرقية، فسوف يؤثر على الصحة البشرية.

13- كذلك، قد تؤثر الزيادات في درجات الحرارة على مصايد الأسماك الواقعة على الأنهار والبحيرات، إنما بمستويات متفاوتة في أفريقيا. فالنظم الإيكولوجية للمحيطات، وبخاصة الشعاب المرجانية، سوف تتأثر بتحمّض المحيطات وارتفاع الحرارة فضلاً عن تغيّرات في حجم المحيطات، الأمر الذي يؤثر سلباً على قطاعات اقتصادية مثل مصايد الأسماك.

14- ويؤثر تغيّر المناخ، إضافةً إلى العولمة، على توزّع وتفشي الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية. فالأمراض التي تنتشر عبر النواقل المفصلية هي الأكثر حساسيةً لتغيرات المناخ، مثل داء المثقبيات الأفريقي، أو حمّى الوادي المتصدع، أو الملاريا، أو فيروس اللسان الأزرق أو مرض زيكا. كذلك، فإن البيولوجيا الإيكولوجية للجراد وصدأ الحبوب، وهي آفات قائمة منذ زمن طويل، يمكن أن تتأثر بتغير المناخ وما يرافقه من أحداث مناخية استثنائية. إضافةً إلى ذلك، لا يمكن إهمال آثار تغيّر المناخ على الآفات والأمراض النباتية الجديدة العابرة للحدود مثل الانتشار الأخير والسريع لدودة الحشد الخريفية في كافة أنحاء القارة الأفريقية.

ثالثاً- الدعم المقدّم من المنظمة للعمل على صعيد المناخ في قطاع الزراعة في أفريقيا

15- يبيّن تحليل المنظمة للمساهمات المحدّدة وطنياً أن إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته في قطاعي الأغذية والزراعة تشكل أولويات في البلدان الأفريقية.

16- وفي عام 2017، نشرت المنظمة تحليلها الإقليمي التفصيلي الأول للمساهمات المحدّدة وطنياً لأفريقيا الشرقية. وسوف تدعم المنظمة بلدان أفريقيا الشرقية في وضع استراتيجيات تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في عام 2018. وخلال فترة السنتين، سوف تنشئ المنظمة منصةً لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً من أجل تسهيل عملية تقاسم المعارف والمعلومات بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وسوف تستمر في تيسير مجموعة العمل المواضيعية المعنية بالزراعة، والأمن الغذائي واستخدام الأراضي تحت مظلة الشراكة الخاصة بالمساهمات المحددة وطنياً.

17- وسوف تواصل المنظمة العمل على برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي يبيّن على نتائج إجراءات العمل المعجّلة للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

18- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية⁷ بدعم 25 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتحقيق متطلبات "جهوزية البرنامج"، بما في ذلك وضع استراتيجيات أو خطط عمل وطنية متصلة بالبرنامج، وتصميم النظم الوطنية لرصد الغابات من أجل القياس والإبلاغ والتحقق، وتحديد المستويات المرجعية للغابات، ووضع نظم المعلومات الرقابية.

19- ويوصفه عنصراً أساسياً في اتفاق باريس، يتّطلب إطار الشفافية المعزّز أن توفّر البلدان تقارير حصر وطنية عن انبعاثات غازات الدفيئة فيها فضلاً عن معلومات بشأن التقدم المحرز على صعيد تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً. كذلك، يتوجب على البلدان الأعضاء تحديد أنشطتها في مجال القياس والإبلاغ والتحقق لإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وإجراء عملية طوعية في مجال القياس والإبلاغ والتحقق لأنشطتها المتصلة بالحدّ من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها). وتستمر المنظمة في دعم البلدان للاستجابة إلى متطلبات الإبلاغ هذه من خلال برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ومن خلال الفرق والبرامج المعنية بالرصد الوطني للغابات مثل برنامج التخفيف من تغير المناخ في الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وفي عام 2018، وفي إطار مبادرة مرفق البيئة العالمي لبناء القدرات من أجل الشفافية، تطلق المنظمة مشروعاً علمياً لدعم البلدان النامية في الامتثال لمتطلبات إطار الشفافية المعزّز في قطاع الزراعة والحراجة وغيرها من أشكال استخدام الأراضي.

20- وتدعم المنظمة مبادرة تنفيذ الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل من خلال مشروع يشمل ستة بلدان أفريقية ويساعد المجتمعات المحلية، والحكومة والمجتمع المدني على توفير الإدارة المستدامة وترميم الغابات والمراعي في الأراضي الجافة المتأثرة بالتصحّر، وتدهور الأراضي والجفاف. وسوف تؤدي جهود المنظمة إلى ترميم 40 000 هكتار من الأراضي المتدهورة، وتحسين ظروف عيش أكثر من مليون شخص.

21- كذلك، فإن برنامج دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية، الذي تنسقه منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرمي إلى معالجة الشواغل المتصلة بالتكيف مع تغيّر المناخ في العمليات الوطنية الخاصة بالتخطيط ووضع الميزانية في 11 بلداً نامياً، بما في ذلك غامبيا، وكينيا، وأوغندا وزامبيا. وفي كينيا، وقر برنامج دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية الدعم لوضع إطار جديد للزراعة الذكية مناخياً، كما تجرى دراستان حول الحاجات والتحديات المؤسسية على صعيد تخطيط التكيف في البلاد.

22- وقد وضعت بلدان عديدة خارطة طريق لصياغة خطط تكيف وطنية، ساهم فيها برنامج دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية من خلال أنشطة ذات الصلة. وفي أوغندا، دعم البرنامج عملية وضع إطار لتحديد تكاليف برنامج دمج

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها هو شراكة تعاونية بين منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الزراعة في خطط التكيف الوطنية وتنفيذه. وأما في كينيا، فقد دعم برنامج دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية عملية إنجاز واعتماد خطة تكيف وطنية تشكّل فيها الزراعة أحد القطاعات الرئيسية. وفي البلدان التي لم تضع خارطة طريق لصياغة خطة تكيف وطنية، يوفّر البرنامج دعماً يتلاءم مع الظروف الوطنية، كما في زامبيا حيث تمّ تقديم الدعم للسياسة الوطنية بشأن تغيير المناخ والسياسة الزراعية الوطنية.

23- ويجري برنامج دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية أنشطة لتحسين عملية توليد نتائج قائمة على الأدلة تسترشد بها السياسات المتصلة بالتخطيط للتكيف، والرصد والإبلاغ. وفي أوغندا، قام البرنامج بدعم عملية وضع إطار لرصد وتقييم أداء خطة التكيف الوطنية للزراعة، وبناء قدرات البرلمانين، وموظفي الحكومة المركزية، وموظفي الحكومة المحلية والأطراف غير الحكوميين في مجال وضع وتنفيذ الخطط والميزانيات والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي.

24- وبدعم من برنامج دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية، تواصل المنظمة مساعدة البلدان في تصميم أنشطة تعزز التخصيصات من برنامج دعم الاستعداد والتأهب في الصندوق الأخضر للمناخ من أجل الارتقاء بالزراعة وأنشطة التخطيط للتكيف. وقد كانت المنظمة تدعم السلطات الوطنية المعيّنة في كينيا والسودان بوصفها شريك الصندوق في التنفيذ، وتقديم خطة التكيف الوطنية للصندوق الأخضر للمناخ/اقتراحات في مجال التكيف والتخطيط والتأهب.

25- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، أصبحت المنظمة كياناً لتنفيذ منحة الصندوق الأخضر للمناخ للمشاريع المتوسطة الحجم (250-50 مليون دولار أمريكي) ذات مستوى متوسط من المخاطر البيئية والاجتماعية. وتبقى المنظمة مستعدة أيضاً لدعم بلدانها الأعضاء في وضع وتنفيذ مشاريع توجهها البلدان في مجالات خبرة أخرى للمنظمة. وفي عام 2017، تلقى أكثر من 10 بلدان أفريقية⁸ الدعم لإعداد المذكرات المفاهيمية والمقترحات للصندوق الأخضر للمناخ، وحصل ستة منها على دعم مالي مباشر من المنظمة.

26- وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بلغت محفظة المرفق العالمي للبيئة الحالية 740 مليون دولار أمريكي.

وفي المجموع، نقدت المنظمة أو دعمت تنفيذ مشاريع المرفق العالمي للبيئة في 31 بلداً أفريقياً. كما أن إجمالي قيمة تمويل المناخ في محفظة المرفق العالمي للبيئة التابع للمنظمة يبلغ 424 مليون دولار أمريكي حيث يركّز 33 مشروعاً (21 في المائة من قيمة المحفظة) على التكيف مع تغيير المناخ مع تمويل بقيمة 157 مليون دولار أمريكي، في حين يُخصّص مبلغ 267 مليون دولار أمريكي لمعالجة التخفيف من وطأة تغيير المناخ كجزء من مشاريع المجالات المتعددة التركيز، في حين أن نسبة 1 في المائة فقط من محفظة المشروع تركز حصرياً على التخفيف من وطأة تغيير المناخ. وتشكل أفريقيا الحصة الأكبر من محفظة المنظمة للتكيف مع تغيير المناخ، مع 86 مليون دولار أمريكي لتمويل المنح من مرفق البيئة العالمي. وسوف تستمر الشراكة بين المنظمة ومرفق البيئة العالمي في التوسع مع انطلاق الدورة السابعة لمرفق البيئة العالمي، ويعززها الدمج الأخير لوحدة مرفق البيئة العالمي للمنظمة في شعبة المناخ والبيئة.

⁸ بنين وبوركينا فاسو والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا وموريتانيا وموزامبيق والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة.

- 27- ومن خلال تنفيذ برنامج الابتكارات الاقتصادية والسياسية من أجل الزراعة الذكية مناخياً، قامت المنظمة بتدريب عاملي إرشاد في عدد من البلدان. ويعمل البرنامج على مشروع لتعزيز القدرات في ثلاث بلدان شريكة، لا سيما ملاوي وزامبيا وفيت نام، لمعالجة القيود في مجال اعتماد الزراعة الذكية مناخياً وتعزيز ممارساتها. ويعزز المشروع أيضاً قدرات وزارات الزراعة للمشاركة في مفاوضات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ.
- 28- والمنظمة شريك داعم لمبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء والساحل الذي يرمي إلى عكس اتجاه تدهور الأراضي والتصحر في الأراضي الجافة في أفريقيا، وتحفيز الأمن الغذائي ودعم المجتمعات المحلية للتكيف مع تغيير المناخ. وتوقع أفريقيا، من خلال هذه المبادرة، حجز 250 مليون طن من الكربون في الأراضي الجافة بحلول عام 2030.
- 29- كذلك، تدعم المنظمة تنفيذ مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء والساحل من خلال مشروع يغطي ستة بلدان أفريقية⁹ ويساعد المجتمعات المحلية، والحكومات والمجتمع المدني في مجال الإدارة المستدامة للغابات والمراعي في الأراضي الجافة المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وترميم هذه الغابات والمراعي. ومن المتوقع أن تفضي جهود المنظمة إلى ترميم 40 000 هكتار من الأراضي المتدهورة، والتأثير على نحو إيجابي على ظروف عيش أكثر من مليون (1) شخص.

رابعاً- دمج التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من وطأته

- 30- لقد تمّت مراجعة الإطار الاستراتيجي للمنظمة وبرامجها بحيث تتواءم بشكل أفضل مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ وإطار سندي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في أفريقيا.
- 31- وفي إطار المساهمة في الجهود العالمية للتخفيف من وطأة تغيير المناخ والتكيف معه، بتوجيه من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وبالاستناد إلى العمل الذي تقوم به المنظمة منذ زمن بعيد في مجال معالجة تحديات تغير المناخ المتصلة بقطاعات الزراعة، وضعت المنظمة استراتيجية بشأن تغير المناخ¹⁰ بهدف توجيه عملها في مجال تغير المناخ بشكل أفضل.
- 32- وتساهم الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص في مقاصد الهدف 13 المتعلق بتغير المناخ. وقد وُضع إطار نتائج لترجمة التزامات المنظمة المحددة في خطة العمل إلى مخرجات على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ويتضمن إطار النتائج البرامج الاستراتيجية الخمسة للمنظمة، ويُدرج تنفيذ الاستراتيجية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

⁹ بوركينا فاسو و إثيوبيا وغامبيا والنيجر ونيجيريا وسنغال

¹⁰ <http://www.fao.org/3/a-i7175e.pdf>

http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/2015_Climate_LD_Outcomes_CST_Conf_ENG.pdf

خامساً - دمج الحدّ من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود

33- إن الزراعة في أفريقيا وسبل العيش ذات الصلة معرّضة بصورة خاصة للتهديدات. ويُعزى هذا الأمر إلى عدة أسباب، بما في ذلك الموقع الجغرافي للقارة الأفريقية، والفقر المستوطن والمدقع، ومستويات التعليم المنخفضة، ونظم الحوكمة الضعيفة أو المهشمة، ومحدودية البنى التحتية والوصول إلى الخدمات والأسواق الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الصدمات المتكررة قوّضت قدرات معظم الأسر والمؤسسات المعرّضة على النهوض من صدمات جديدة.

34- وخلال العقد 2005-2015، استوعب قطاع الزراعة 23 في المائة تقريباً من إجمالي الأضرار والخسائر التي سببتها الكوارث الطبيعية المتوسطة والكبيرة الحجم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حول العالم.¹¹ وارتفع هذا الرقم إلى 80 في المائة في حالة موجات الجفاف في أفريقيا. كما أن إجمالي خسارة الإنتاج في المحاصيل والثروة الحيوانية بفعل الكوارث الطبيعية في أفريقيا خلال الفترة ذاتها بلغ 26 مليار دولار أمريكي؛ ما يوازي نسبة 10 في المائة من إجمالي الإنتاج المحتمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كذلك، فإن أهمية قطاع الزراعة بالنسبة إلى الاقتصاديات الأفريقية، وحساسيته إزاء تقلب المناخ (الأحداث المناخية المتطرفة وتقلب المناخ) تتعدى هذه الأرقام العالية. وبالمثل، في أغلب الأحيان، تؤثر النزاعات العنيفة بشكل أساسي على المناطق الريفية، وتفرض على تراجع في المساحات المزروعة، والغلات وأعداد الثروة الحيوانية، ومزيد من الاضطرابات على امتداد سلاسل القيمة.

35- وقد أحرز بعض التقدم للحدّ من التعرّض للمخاطر والخسائر منذ عام 2004 حين اعتمد الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية الإقليمية للحدّ من مخاطر الكوارث، التي يجري تنفيذها بما يتفق مع إطار هيوغو. وشجعت البلدان والأقاليم الفرعية على وضع سياسات وطنية وإقليمية وآليات تنسيق وعلى تعزيز الإجراءات المتصلة بتأهبها. كما تمّ الترويج لثقافة إدارة المخاطر ومفهوم "القدرة على الصمود".

36- لكن ما زال من الضروري بذل الكثير من الجهود. فبرنامج العمل لتنفيذ إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في أفريقيا، والذي اعتمده جمعية الاتحاد الأفريقي في يناير/كانون الثاني 2017، يجب أن يُترجم بسرعة إلى قرارات وإجراءات استباقية ووقائية على المستوى الإقليمي الفرعي والوطني والمحلي. وهذه مسؤولية تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق البلدان الأعضاء. ويشير الموقف الأفريقي المشترك حيال المنصة العالمية للحد من مخاطر الكوارث لعام 2017 (المنعقدة في كانون، 22-26 مايو/أيار) إلى أهمية الحد من مخاطر الكوارث لتحقيق خطة عمل 2063.

37- يترسخ النهج المتكامل للمنظمة إزاء القدرة على الصمود في جدول الأعمال العالمي لعام 2015، ولا سيما إطار سنداى للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030¹² في أفريقيا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة الشاملة، كما أنه مرتبط بنهج توحيد الأداء في مجال الصحة وإطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة¹³. ويتيح هذا النهج تنمية القدرات القائمة على الطلب والتدخلات داخل

¹¹ منظمة الأغذية والزراعة. 2017. آثار الكوارث والأزمات على الزراعة والأمن الغذائي <http://www.fao.org/3/a-i7279e.pdf>

¹² <http://www.unisdr.org/we/coordinate/sendai-framework>

¹³ <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/activities/ffa/ar/>

البلدان والأقاليم الفرعية وبينها في المجالات الرئيسية التالية: (1) النظم القانونية، والسياساتية والمؤسسية والأطر التنظيمية للحد من الكوارث وإدارة الأزمات في الزراعة (حوكمة المخاطر). وهذا يشمل الالتزام بمواصلة العمل مع أجهزة إقليمية وإقليمية فرعية متخصصة (مثل التحالف العالمي للقدرة على الصمود، ومبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتحصين ضد كوارث الجفاف)؛ (2) والمعلومات وتقييم المخاطر ومواطن الضعف، وقياس القدرة على الصمود والإنذار المبكر- العمل المبكر لمكافحة التهديدات المحتملة، أو المعروفة أو المستجدة لقطاع الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية؛ (3) وتعزيز وتنويع سبل العيش القائمة على الزراعة إضافةً إلى تكنولوجيات وممارسات للحد من المخاطر على امتداد سلسلة القيمة، وتدابير الحد من مواطن الضعف، بما في ذلك نقل المخاطر والحماية الاجتماعية؛ (4) والدعم الاستباقي للتأهب من أجل توفير استجابة ونهوض فعالين في جميع القطاعات الزراعية. ويجب أن تعالج كل هذه التدابير المخاطر الخاصة بالمناخ والقطاعات لضمان تنمية مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ.

38- من الآن وصاعداً، يجب دمج الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود بشكل منهجي في السياسات والخطط الخاصة بالقطاعات وتنمية المناخ. ومن الضروري إيلاء اهتمام خاص كبير ومتأن لهذا الجانب لدى تصميم أي استراتيجية أو سياسة أو برنامج. ويتسم هذا الأمر بأهمية حاسمة بالنسبة إلى قطاع الزراعة (بما في ذلك الثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك والغابات). وأما القدرة على الصمود، التي تشمل إدارة المخاطر والحد منها (إدارة مخاطر الكوارث والحد من مخاطر الكوارث)، فلا يمكن أن تبقى امتيازاً حصرياً للخبراء والوكالات في مجال إدارة مخاطر الكوارث والحد من مخاطر الكوارث. بل على العكس، يجب أن تكون خاصةً بالقطاع والمخاطر، وأن تقتزن بتدابير التكيف مع تغيّر المناخ. لذا، من الضروري بمكان أن يتلقى جميع موظفي الوزارات المعنيين بالقطاع التوعية والتدريب الملائمين، بحسب أدوارهم ومسؤولياتهم، على الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

39- وتميل الاستراتيجيات والمؤسسات الوطنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث إلى إهمال قدرات القطاع الزراعي وأهميته في الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة مخاطر الكوارث وتدابير التكيف مع تغير المناخ لدى وقوع الكوارث. لذا، ينبغي تعزيز الشراكات على صعيد القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويجب أن تقيم وزارات الزراعة علاقات متينة ومستمرة مع الوكالات الوطنية المعنية بإدارة/الحد من مخاطر الكوارث والوكالات المعنية بالمناخ بما يضمن أن يؤخذ قطاع الزراعة في الاعتبار في جميع الأوقات. كما أن الحفاظ على قاعدة بيانات موثوقة ومحدّثة حول قطاع الزراعة، والاطّلاع على المخاطر الخاصة بالقطاع وتقييم مواطن الضعف، ومنهجيات قياس القدرة على الصمود والتقييم ما بعد الكوارث، هي جميعها عناصر حاسمة لأخذ قطاع الزراعة في الاعتبار على نحو ملائم لدى وقوع كارثة أو أزمة، وحينما يتوجّب الحفاظ على سبل العيش أو إعادة بنائها. لكن يبقى الأهم القيام باستثمارات طارئة وواسعة النطاق في تدابير الحد من مواطن الضعف في المجتمعات والبلدان الأكثر عرضةً للتهديد في أفريقيا للوقاية والحد من آثار الأحداث المناخية المتطرفة وتقلّب المناخ على قطاع الزراعة ونظم الأغذية الإجمالية التي تعتمد عليها الأجيال الحالية والمستقبلية في بقائها ورفاهها.